بالحاصل في العقل الحاصل فيه بوجود كلي غير اصلي والتشخص العارض له في العقل حاصل
فيه بوجود اصلي لا كلي فالحاصل في الصورة بوجود بمجرد هذا الحصول لا يمنع
العقل فرض اشتراكه بين كثيرين نعم لو لاحظ العقل مع هذا التشخص لكان هذا التشخص
ايضا موجودا فيه بوجود ويكون الحاصل في بمجرد هذا الحصول مانعا من فرض الاشتراك
ويكون جزئيا قوله لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من الشركة هو نفس تصوره
وليس كذلك بل المانع هو التصور اي التشخص والتصور شرطية وسبب لاسناد
المنع اليه اسناد الى السبب نبه على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور
وسبب قال الشارح وهو سهو قيل المفهوم وهو الحاصل في العقل لتشخصات عقلية
ولوازم ولفظ يدل عليه وماهيته هي المراد بمعناه فذكر ليعلم ان امناط الكلية والجزئية ليس
الا الماهية من حيث هي دون باقي المذكورات فلا سهو والحاصل ان اضافة المعنى اليه بيانية
وفايدته ما ذكر وكلامه رحمه مبني على ان يكون الاضافة لامية كما هو الظاهر لكن القرينة
الصارفة عن الظاهر واضحة قوله يريد انه لو قيل كل مفهوم اه يعني زاد على التعريف وهو كل
مفهوم اما ان يمنع من وقوع الشركة اه قيدين احدهما التصور والثاني النفس ولكل منهما فائدة
اما فايدة التصور فهي انه لو لم يذكر يبقى اسناد المنع الى المفهوم باعتبار وجوده في الخارج
كما في اسناد ساير الافعال الى فاعلها ه دخل مفهوم الواجب في تعريف الجزئي لانه باعتبار
وجوده الخارجي مانع اي ممتنع الاشتراك بين كثيرين فلما زاد ذكر التصور علم ان المنع باعتبار
وجوده الذهني دون الخارجي واما فايدة النفس فهي انه لو لم يذكر لتوهم اسناد المنع الى التصور

باعتبار

باعتبار انه مدخل في المنع لا باعتبار انه مستقل فيه وح دخل مفهوم الواجب في حد الجزئي
لان تصوره مع ملاحظة برهان التوحيد مانع فلما زاد ذكر النفس علم ان اسناد المنع اليه
باعتبار استقلاله وما ذكره رحمه في بيان فايدة التقييد ناظر الى التقييد بالنفس لكنه قد ذكره
حمله على بيان فايدة التقييدين وكانه حمل الخارج في قوله بالنظر الى الخارج على خارج المفهوم
وجعله متناولا للوجود الخارجي الدليل الخارجي الذي هو برهان التوحيد وجعل
الدليل الخارجي المذكور في قوله رحمه فان الشركة ممتنعة فيه بالدليل الخارجي متناولا
للوجود الخارجي وبرهان التوحيد لكنه خلاف الظاهر وما حمل كلامه رحمه عليه ما حمله
عليه قدس سره انه انما قيد بنفس التصور لان من الكليات ما يمنع الشركة بالنظر
الى خارج مفهومه الذي هو الوجود وبرهان التوحيد مثلا كواجب الوجود فان الشركة
ممتنعة فيه بالدليل الخارجي الذي هو وجوده الخارجي وبرهان التوحيد وهو باعتبارهما
داخل في حد الجزئي فقيد التصور ليخرج باعتبار الوجود وقيد النفس باعتبار الدليل
قوله وكاللاممكن بالامكان العام فيه اشارة الى ان في عبارة المثال المذكور في الشرح
مساهلة والى ان المراد هو الامكان العام دون الخاص ووجه المساهلة انه عبر عن
الفاعل في هذا المثال وعن المفعول في المثال المذكور بعده اعني كاللاوجوب بالمصدر
ووجه المقبول بالمساهلة ان الامكان العام والوجود المطلق لا يصدقان على شيء من
الموجودات محققة او مقدرة بحسب الامر فيجب ان يصدق عليه نقيضاهما ح
وهو اللاامكان واللاوجود المطلق والا ارتفع النقيضان عن الامر الموجود واستحالته بداهة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)